مفهوم الحجم الأمثل للسكان مع إشارة خاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة

عيسى موسى الشاعر*

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة المحددة التالية: ما مفهوم الحجم الأمثل للسكان؟ ما الآراء المختلفة التي تعرضت لعلاقة السكان بالموارد المتاحة؟ ما أهم الطرق المستخدمة في حساب الحجم الأمثل للسكان؟ ما أهم العوامل التي يمكن أن تفسر تطور أعداد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة ؟ ما الحجم الأمثل لسكان دولة الإمارات العربية من جهة وسكان كل إمارة على حدة من جهة أخرى؟.. وأخيراً هل تتفق حالة دولة الإمارات مع الاتجاه العالمي الداعي إلى الحد من نمو السكان أم تختلف عنه؟

الحقيقة أن المتفحص لتطور الحجم السكاني لدولة الإمارات يتبين له أن الثروة النفطية، وما تبعها من تدفق أعداد كبيرة من الناس من أنحاء العالم كافة، للعمل في القطاعين العام والخاص في الدولة، فضلا عن الزيادة الطبيعية للسكان، كانت وراء نمو عدد سكان الإمارات العربية في العقود الأخيرة. لقد ساعدت

* أستاذ مشارك في قسم الجغرافيا – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الإمارات العربية المتحدة – العين

عائدات النفط في قيام العديد من المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية في الدولة، كما ساعدت في ارتفاع مستوى الدخل الفردي السنوي إلى حد جعل هذه الدولة المحدودة في المساحة والسكان من أغنى دول العالم. وعليه، تفترض هذه الدراسة أن إمكانات دولة الإمارات الاقتصادية تسمح لها بتوفير فرص عمل لمزيد من الناس، المواطنين، ومن غير المواطنين دون الإخلال بالمستوى المعيشي الجيد لهم. وهذا ما سوف يحاول الباحث تأكيده من خلال توضيح مفهوم الحجم الأمثل للسكان، وتطبيقه على هذه الدولة النفطية الصغيرة.

لقد شغلت علاقة السكان والموارد – ولا تزال – أذهان الباحثين والمفكرين منذ الأزمنة القديمة وحتى الآن. فقد تطرق إليها الهنود والإغريق والرومان ومفكرو القرون الوسطى والحديثة.

وتعتبر نظرية الحجم الأمثل للسكان إحدى النظريات الحديثة التي تربط بين مقدار الموارد الاقتصادية وحجم السكان. ولقد اقترنت كلمة الأمثل Optimum بكلمة السكان population لأول مرة عام 1911 من قِبل العالم السويدي (Wicksell) الذي جعل منها مفهوما مترابطا. وفي عام 1922 أشار (A. Carr-Saunder) إلى الحجم الأمثل للسكان بأنه الرقم الذي يعطي أعلى عائد لكل شخص.. مع الأخذ في الاعتبار كلاً من البيئة والمهارة والعادات والتقاليد، وجميع الحقائق الأخرى ذات العلاقة. وفي عام 1971 أفرد (Parson) – في أحد كتبه – فصلا يدافع عن الحجم الأمثل. وفي عام 1973 أكد (E. Schumacher) في كتابه Small is Beautiful على فضائل الأعداد القليلة للسكان (Parson 1993, 5).

إن كلمة Optimum الانجليزية مستعارة من الكلمة اللاتينية (Optimus) التي تعني الأفضل the best والمقصود بها هنا أفضل حجم للسكان، أو الحد الأمثل للسكان. ولقد عرف (Gould and Kolb) في قاموسهما Social Sciences Dictionary هذا التعبير بأنه: ذلك الحجم الذي تصل عنده قيمة بعض المتغيرات المختارة، مثل الدخل الفردي، إلى حدها الأقصى. أما عالم السكان السوفياتي Kolganove فقد عرفه بأنه المستوى الذي يقدم حياة هانئة سعيدة (Parson 1993, 5). والواقع أن متوسط الدخل الفردي اعتبره عدد من علماء السكان معيارا للتمييز بين الحجم الزائد والحجم الناقص للسكان في مجتمع ما، فإذا ما استمر هذا المتوسط بالارتفاع عندها يتميز القطر المعين بأنه ذو حجم سكاني ناقص. وفي المقابل، إذا ما بدأ متوسط الدخل الفردي في الهبوط، فإن

ذلك يعتبر علامة على أن القطر قد اجتاز مرحلة الحد الأمثل، وبدأ يتميز بكونه ذا حجم سكاني زائد (شكل 1). إن هذه العلاقة يمكن تمثيلها بصيغة تكون فيها الموارد الطبيعية على جانب، وحجم السكان على الجانب الآخر (السعدي 1988 ,254؛ أبو عيانة؛ 1985 ,283-297، الجديدي 1990 ,217-221).

لقد حاول عدد من علماء السكان والاقتصاد والجغرافيا أن يحددوا مفاهيم الحجم الأمثل والحجم الناقص للسكان. وقد اتفق الجميع على بساطة الفكرة التي تقول أنه لمنطقة ما ينبغي أن يكون هنالك حجم سكاني مثالي، من حيث ملاءمته للعيش والعمل، وأن عدداً أكبر للسكان، سينجم عنه الحجم الزائد للسكان في حين أن عددا أقل للسكان سينتج عنه حجم ناقص. إلا أن هذه الفكرة، عندما تُبحث بشكل متعمق، تصبح أكثر تعقيدا. من السهل فهم مصطلح الحجم الأمثل للسكان بشكل عام، ولكن من المستحيل أن يجري تحديده بدقة، بشكل يمكن قبوله عالميا أو أن يجري اقتراح رقم دقيق يمكن اعتباره حجما مثاليا لسكان منطقة ما. والحقيقة إن المفهوم قد عولج مرارا من جوانب اقتصادية. وعليه، فمن التعريفات التي نجدها في الأدب أن الحجم الأمثل للسكان لمنطقة معينة هو «عدد السكان الذين يقدمون الحد الأقصى من العائد الاقتصادي في ظل ظروف طبيعية وحضارية واجتماعية معينة». ويشير Hornby and Jones إلى أن العائد الاقتصادي الأقصى هو أيضا صعب التحقيق، على الرغم من أنه يعبر عنه عادة بالناتج المحلي الإجمالي/ نسمة (Hornby & Jones 1987, 44).

لقد فحص Wrigley العلاقة بين المتغيرات السكانية والاقتصادية بتمعن. وقد افترض مجتمعاً يتصف بمستوى بدائي من الحضارة المادية، وأن الحضارة المادية ثابتة بحيث إن التطورات الفنية لا تؤمِّن زيادة مطّردة في إنتاج الغذاء. وفي هذه الحالة، فإن عدد السكان لن ينمو إلى سقف الطاقة الإنتاجية من الغذاء في المنطقة، بل سوف يكون هنالك مستوى متوازن من السكان عند مواقع عديدة تحت حد السقف، وذلك بحسب مستويات متغيرة للخصوبة والوفيات (Wrigley 1967, 193-196).

وفي عام 1972 ذكر (J.Clarke) ملاحظات هامة عديدة حول تعريف الحجم الأمثل للسكان. وأيد Clarke ما ذكره سابقوه من أن الحجم الأمثل للسكان، من وجهة النظر الاقتصادية هو العدد الذي يسمح بأقصى عائد فردي في ظروف اقتصادية وفنية معينة (Clark 1972: 164).

فيما خلص (Mahar and others) إلى أنه عندما يتم توازن السكان مع الموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها فإن تنمية مستمرة تكون ممكنة. ولكن عندما تنمو الجماعات البشرية بشكل سريع، أو يصبح عدد السكان مفْرِطا فإنهم يدمرون قاعدة مواردهم الطبيعية الأساسية، مما يؤدي إلى استحالة تنميتهم المستمرة. ويضيف أن الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة محدودة بالضرورة. وعليه، فإنه بالنسبة إلى الأقطار المتقدمة والنامية على حد سواء فإن المسألة ليست فيما إذا كان هناك حدود مطلقة لنمو السكان، بل المسألة هي أي هذه الحدود ستواجهها المنطقة أولاً، ومتى؟ وإذا لم يحدث وقف نمو السكان بأساليب بشرية واعية فمن الممكن أن يحدث إيقافه بقيود مرتبطة بالموارد الطبيعية (Mahar et al. 1985:85).

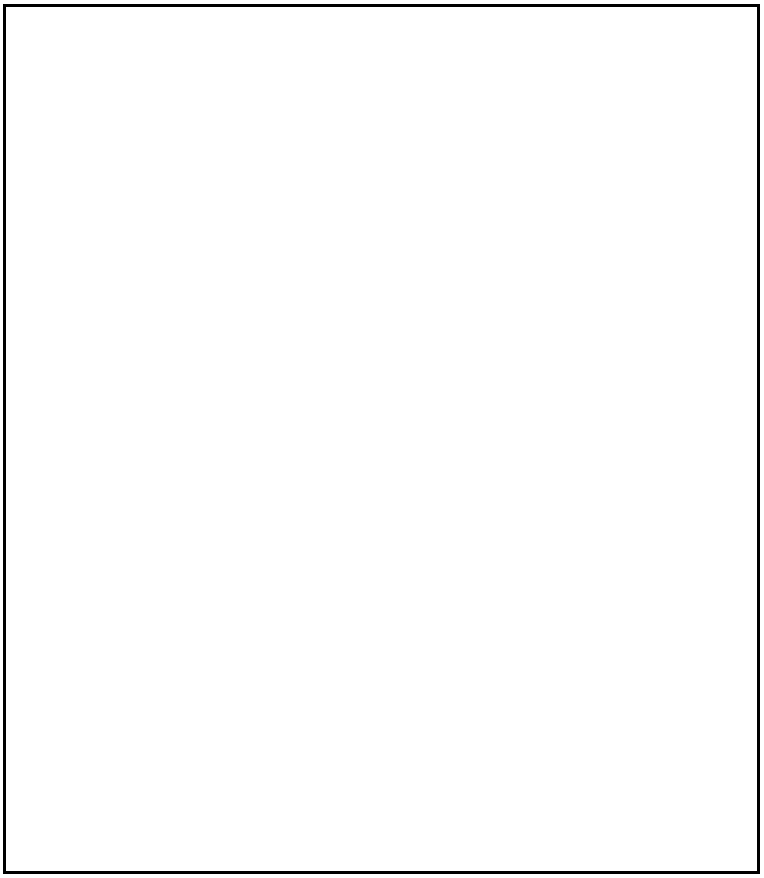

شكل 1: العلاقة بين السكان ومتوسط الدخل

وناقش (D.Willey) مفهوم الحجم الأمثل للسكان في أثناء إلقائه الضوء على تعبيرين وثيقَي الصلة به؛ هما: الحد الأدنى للسكان والحد الأقصى للسكان، وذلك وفق القدرة الاستيعابية، مميزا بين مستويين من القدرة الاستيعابية، هما: الأقصى والأمثل. أما القدرة الاستيعابية القصوى فهي العدد الأكبر من الأفراد الذي يستطيع بصعوبة أن يؤمِّن لنفسه العيش في بيئة معينة، في حين أن القدرة الاستيعابية المثلى هي مستوى الأمان ذو الكثافة البشرية القليلة؛ حيث يكون الأفراد أكثر قدرة على التعامل مع تذبذبات الموارد الاقتصادية (Willey 1993, 1,2).

تقدِّر بيانات الأمم المتحدة أن سكان العالم البالغين حاليا نحو خمسة بلايين ونصف بليون نسمة سوف يزيدون بليونا آخر في نهاية التسعينات من القرن العشرين، وأنه من المتوقع أن يصبح ثمانية بلايين ونصف البليون في عام 2020م. وتضيف هذه البيانات أن معظم الزيادات ستكون في أقطار العالم الثالث. إن سكان الأقطار النامية سوف يبلغون سبعة بلايين وعُشْر البليون نسمة عام 2020 بالمقارنة مع عددهم الحالي البالغ 4.2 بلايين نسمة. وفي المقابل، سوف يزيد عدد سكان البلدان الصناعية من بليون وعُشرَي البليون حاليا إلى بليون وأربعة أعشار البليون عام 2020. أما الحجم الأمثل لسكان العالم فقد ذكر الباحثون أنه بالاستناد إلى احتياطي الطاقة للكرة الأرضية فمن الممكن أن يكون 500 مليون نسمة فقط (Annen-Ruf 1993, 1)[1].

لقد عُني العلماء بدراسة حالات التضخم السكاني في أقطار عديدة، وعقدت من أجلها اجتماعات كانت تهدف إلى تشجيع الحد من نمو سكان العالم. ومن أهم هذه الاجتماعات المؤتمر العالمي الأول للحجم الأمثل للسكان، الذي انعقد في مدينة كمبردج البريطانية في الفترة من 9-11 أغسطس 1993. وقد حضر المؤتمر خبراء عديدون من أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا والشرق الأوسط والصين واستراليا وأفريقيا والهند[2]. وقد أظهر المشتركون إجماعا عاما على أهمية تحليل

(1) استناداً إلى ديلي وزملائه (Daily et al 1993) فإن الحجم الأمثل لسكان العالم يبلغ 1.5-2 بليون نسمة.

(2) اشترك الباحث في هذا المؤتمر وقدَّم ورقة بالانجليزية تعتبر نواة للدراسة الحالية.

القضايا السكانية في العالم. كما أجمعوا على أن النمو السكاني يثير أخطارا ومعوقات كبيرة للرخاء البشري. وعليه، فإن تخفيضا في السكان – حسب رأي غالبيتهم – ضروري لتحسين نوعية الحياة الإنسانية.

تجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من الاتجاه العالمي المعاصر إلى الحد من النمو السكاني وتَبنِّي حجم أمثل للسكان، هنالك اتجاه آخر أقل انتشارا يدعو إلى أن الزيادة السكانية ليست كما اقترح (مالثوس) ومَن جاء بعده. كما أنها ليست بالشكل الذي أشار إليه بعض الباحثين بأنها مسألة تنذر بالخطر. ذلك أنه مع زيادة الكثافات البشرية التي ستؤدي بالتالي إلى أن تصبح الأرض أكثر أهمية وقيمة فإن التربة في الوقت نفسه تتعرض لمزيد من الاستصلاح والتسميد واتباع أساليب علمية متعددة، من شأنها أن تزيد في خصوبتها وفعاليتها. ويذكر P. Darling – أحد دعاة هذا الاتجاه – بعد أن استعرض إمكانات البيئة في كل من مرتفعات الحبشة وكينيا ومناطق الساحل والسفانا والغابات الأفريقية في مقالته التي ألقاها في المؤتمر العالمي الأول للحجم الأمثل للسكان الآنف الذكر أن من المبالغة القول بأن النمو السكاني هو السبب الوحيد أو الرئيس للتدهور البيئي أو للمجاعة وسوء التغذية (Darling 1993, 1, 10-13).

إن الاتجاه المتفائل الذي يقول إن السكان هم ثروة من ثروات المجتمع، ومصدر من مصادر قوته، له جذوره القديمة. فقد أكد العديد من الباحثين أن زيادة الغذاء تؤدي إلى زيادة السكان، والعكس صحيح. كما نادوا بضرورة زيادة الثروات المادية التي سيتْبعها زيادة السكان بصورة طبيعية (الخطيب ,223-277 1986). ويدعو المعاصرون من أصحاب هذا الاتجاه إلى تجاهل مفهوم الحجم الأمثل باعتباره غير عملي وأنه يمكن أن يكون ذا فائدة لسكان يعيشون في بيئة متخلفة. أما في المجتمع الصناعي المتقدم فالمفهوم غير ذي فائدة. ويستند أنصار الإتجاه المتفائل إلى أن الأخذ بمفهوم الحجم الأمثل يعني ضرورة تحديد رقم أو مدى رقمي دقيق للسكان. وهذا يقتضي الأخذ بالاعتبار أموراً عديدة بعضها معنوي يصعب قياسه.

يعتقد الكاتب أن جُلَّ المنادين بالحجم الأمثل للسكان أو المتشائمين الذين دعَوا إلى خفض عدد السكان، إنما أصدروا أحكامهم على أساس الواقع السيىء الذي عاشته وتعيشه البشرية، من نقص في المواد الغذائية وارتفاع نسبة البطالة

وانخفاض في مستوى المعيشة وتسارع في نمو السكان، فظنوا أن المشكلة تكمن وراء الضغط السكاني على الموارد الطبيعية. ومن هنا نادَوا بالحد من تزايد السكان، عن طريق تحديد النسل والدعوة إلى قلة الإنجاب. إلا أن هذه الدعوة تواجهها معارضة متعددة الاتجاهات، من أبرزها المنادون بتحريم فكرة تحديد النسل والتي تتعارض مع المشيئة الالٰهية، وكذلك أولئك الذين يؤكدون عدم نجاح سياسة تحديد النسل في تحقيق أهدافها، وينظرون إلى الزيادة السكانية كنعمة يجب استخدامها في التنمية الاقتصادية[3].

والحقيقة أن كاتب هذه السطور يرى أن المشكلة الأساسية لا تكمن وراء نقص الغذاء والموارد الطبيعية فحسب، بل إنها تكمن وراء توزيعها واستثمارها. وهو متأثر بالرأي الشرعي القائل أن الله هو الرزاق شريطة السعي المتواصل لتحصيل الرزق، وأن كثرة النسل لا تُنقِص شيئاً من رزق الفرد الذي كتبه الله له. وتجدر الإشارة إلى أن تحريم تحديد النسل نجده كذلك عند غير المسلمين، ولا سيما عند أتباع كنيسة الروم الكاثوليك (Madge 1984, 61-68). ولكن أنصار هذا الاتجاه المتفائل هم الأقلية. ونظرة متفحصة إلى توصيات المؤتمرات كافة، والبحوث التي تُعنىٰ بدراسات السكان والبيئة، تؤيد صحة ذلك. على أن الإيمان بأن الله تعالى هو الرزاق لا يمنع من تنظيم النسل لأمور أقرها الشرع (عمران 81,1988). من هذا المنطلق فإن الباحث يشجع تقدير الحجم الأمثل لسكان منطقةٍ ما أو بلدٍ ما، لا بقصد خفض السكان أو تحديد النسل، بل بقصد تنظيم استثمار الموارد المتاحة في الدولة المعيّنة، وتشجيع الهجرة أو الحد منها. وهذا ينقلنا إلى دراسة طرق حساب الحجم الأمثل للسكان.

طرق حساب الحجم الأمثل للسكان

إذا كان الحجم الأمثل لسكان منطقةٍ ما يعنى تحقيق توازن بين عدد السكان والموارد المتوفرة لهم، من أجل توفير أفضل مستوى معيشي وأعلى دخل فردي، فإنه يصبح من الضروري الأخذ بالاعتبار ليس معدل الدخل السنوي للفرد الواحد فقط، بل أيضا وفرة الموارد الطبيعية ودرجة المدنية وأذواق الناس ونمط

(3) الخليج 1994/1/27.

استهلاكهم وميولهم وحضارتهم وفلسفتهم الاجتماعية السائدة، وغير ذلك (الخطيب 1986, 227). وقد جرت محاولات عدة لتقدير الحجم الأمثل لسكان العالم وسكان عدد من الدول. ولكن Richardson et. al. يَعتبر التقديرات المبكرة غير موثوق بها بسبب ضعف أو غياب الدليل العلمي عليها. وفي المقابل فإن ظهور التقنيات المتطورة، ولا سيما الأدوات العلمية الدقيقة والإحصاءات السكانية الحديثة وأساليب معالجة البيانات، جعل تقديرات الحجم الأمثل للسكان ممكنة ومحل ثقة. ووفقاً لـ Richardson et. al. ينبغي أن يشتمل حساب الحجم الأمثل على النقاط التالية: (1) الاحتياجات السكانية مقابل الموارد الطبيعية المتاحة. (2) تقديرات خاصة بمواد التلوث الناجمة عن استخدامات الإنسان. (3) تقديرات للخيارات السكانية الخاصة بالسياحة ووسائل الترفيه. (4) مقاييس زمنية دقيقة.

هنالك دراسات عدة عنيت بتقديم تقديرات للحجم الأمثل لسكان أقطار معيّنة. وقد ذكر بعض هذه الدراسات في الجزء الثاني من هذا البحث أثناء مناقشة الاتجاه العالمي المعاصر إلى الحد من نمو السكان. والواقع أنّ هذه الدراسات أوردت إحصاءات معينة متعلقة بمؤشرات مثل الطاقة والغذاء والمياه والمساحة الأرضية المستغلة والقابلة للاستغلال استخدمتها في توقعاتها، ولكنها لم تقدم طرقاً لحساب الحجم الأمثل للسكان. إلا أن بحثي Richardson et. al وD. Willey اللذين قُدِّما للمؤتمر العالمي الأول للحجم الأمثل للسكان – المشار إليه آنفا – جديران بالذكر. فالأول ربط بين المصادر الطبيعية وخيارات نوعية الحياة للسكان البريطانيين من أجل التوصل إلى أفضل التقديرات لمستويات الحجم الأمثل للسكان. أما المستويات الرئيسة التي استخدمها في ذلك، فهي: الاكتفاء الذاتي في انتاج الغذاء، انتاج الأخشاب، ومتطلبات الطاقة، وصيانة الحياة البرية (شكل 2). وقد استخدم الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء هنا بصفته مثالا جيدا لشرح أساليب التقدير. إن المملكة المتحدة قادرة على استيراد مواد غذائية كافية من أجل إطعام شعبها البالغ حاليا 57 مليون نسمة. إلا أن أفضل مستوى للسكان يجب حسبانه على أساس الإنتاج المحلي للغذاء. وقد قدم الباحثون سببين لعدم اعتبار الإنتاج الزراعي أساسا لحساباتهم. وهذان السببان هما:– (1) الاحتياجات الكبيرة من الطاقة والأسمدة والمبيدات الحشرية. (2) تزايد تعرية التربة وتناقص خصوبتها بسبب الزراعة الكثيفة.

تعتبر المملكة المتحدة وفقا لرأي .Richardson et al مكتفية ذاتيا فيما يخص احتياجاتها الغذائية بنسبة 73٪ حتى مع استخدام درجة عالية من الزراعة الكثيفة.

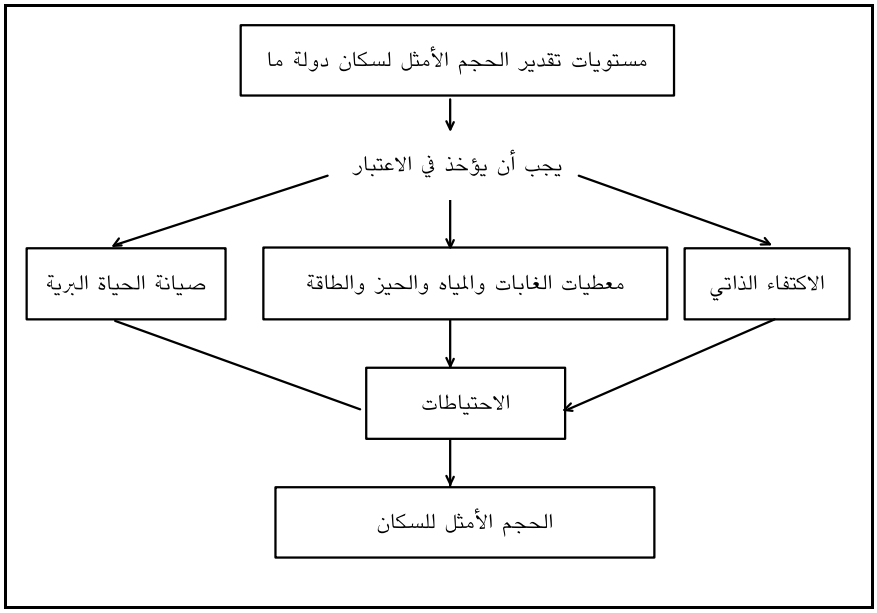

source:
D. Richardson et. al. 1993

شكل 2: نموذج حساب الحجم الأمثل للسكان

وفي هذه الحالة فإن بريطانيا يمكن أن تؤمّن غذاءً لـ 41 مليون نسمة. ولكن لو أمكن استخدام الدورات الزراعية للمحاصيل، لتخفيض تعرية التربة وحفظ خصوبتها، فإن النظام الزراعي عندها يمكن أن يؤمن غذاءً لـ 62٪ من احتياجات الدولة، أي لسكان يبلغون 35 مليون نسمة. فإذا ما افترض أن الحد الأمثل للسكان الذين يمكن إطعامهم على المدى الطويل بغذاء منتج محلياً هو في حدود 35 مليوناً، وإذا ما أخذ بالاعتبار الحاجة لنوع من الاحتياط عندها يبدو منطقيا افتراض مستوى تقريبي لحجم أمثل للسكان من وجهة الاكتفاء الذاتي من الغذاء يقع في

حدود 30 مليون نسمة فقط. ويعتقد Richardson et. al. أن اعتماد نصف السكان الحاليين على المدى الطويل من شأنه أن يحسن نوعية الحياة لجميع المواطنين البريطانيين. إلا أن وكالات بريطانية عديدة تخشى أنه لو سُمح لعدد السكان بالانخفاض فستبرز هناك مشكلتان؛ هما: (1) خفض المَدَد المتجدد في القوى العاملة. (2) إعالة عدد كبير من السكان من قبل عدد قليل نشط منهم.

وعليه فإن هذه الوكالات تستمر في مقاومة خفض سكان بريطانيا (Richardson 1993, 6 - 7).

أما D. Willey فيؤكد أن الحجم الأمثل للسكان في منطقة ما هو دائما أقل من قدرتها الاستيعابية، لأن هنالك مؤشرات إضافية، مثل الحيز، يجب أن تؤخذ في الاعتبار. ويذكر Willey أن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك العدد الذي يؤمِّن نوعية جيدة من الحياة للمواطنين كافة دون أن يسبب أي خفض في مستوى المعيشة في الدول الأخرى. ويعرض الباحث منهجين مختلفين في حساب الحجم الأمثل للسكان في بلد معين. أما المنهج الأول، فيعتمد على حساب الحجم الأمثل لسكان العالم، وعلى أساسه يحسب نصيب ذلك البلد بالاستناد إلى معيار معين. ويعتمد المنهج الثاني على اعتبار البلد المعين مستقلاً، من دون النظر إلى علاقته ببقية دول العالم.

وفي توضيحه للمنهج الأول لمعرفة حصة المملكة المتحدة من الحجم الأمثل لسكان العالم، ذكر Willey أن الباحثين توصلوا إلى حجم عالمي مقداره نحو بليون واحد من البشر. فإذا كان هذا الرقم صحيحاً، فإن الخطوة الثانية تتلخص في اختيار مؤشرٍ ما وتعيين حصة كل من القارات. وقد استخدم معيار وفرة المياه العذبة لشرح هذا المنهج، وذلك لكونه مورداً يحتاج إليه الجميع بكميات كبيرة، ولا يدخل في التجارة العالمية، كما لا يمكن نقله أكثر من بضع مئات من الكيلو مترات. إن حصة أوروبا من المياه العذبة العالمية هي 5٪ وهي نسبة تؤهل أوروبا لأن يكون سكانها 5٪ من سكان العالم البالغين بليون نسمة، أي 50 مليوناً (جدول 1). ولكن Willey يرى أن الحصة الأوروبية تعتبر قليلة؛ نظرا لأن مياهها العذبة يعتبر الحصول عليها أسهل مما هو عليه الحال في القارات الأخرى. وعليه فإنه يفترض زيادة حصة أوروبا كي تصل إلى 10٪ من سكان العالم المقترحين وهي حصة تعادل 100 مليون نسمة.

جدول (1)
التوزيع العالمي لموارد المياه المتجددة

القارة	كمية مياه المطر السنوية (كم^3)	٪
أفريقيا	4225	11
آسيا	9865	26
أوروبا	2129	5
أمريكا الشمالية والوسطى	5960	15
أمريكا الجنوبية	10380	27
أوقيانوسيا	1965	5
روسيا وجمهوريات مستقلة أخرى	4350	11
العالم	38874	100

source:

D. Willey, 1993

أما الخطوة التالية فهي تقسيم الـ 100 مليون نسمة بين الأقطار الأوروبية المتعددة. ونظرا لعدم توفر البيانات الخاصة بالمياه العذبة للدول الأوروبية، فقد اعتمد Willey على حصة تلك الدول من المساحة الأرضية. ولما كانت مساحة أوروبا تبلغ عشرة ملايين كم^2 ومساحة المملكة المتحدة 250 ألف كم^2، فإن حصة المملكة المتحدة من سكان القارة ستكون 2.5٪ أي 2.5 مليون نسمة. ولكن نظراً لجودة المناخ في المملكة المتحدة فإن Willey يشعر أن 2.5 مليون نسمة رقم صغير نوعاً ما. ولذلك فهو يفترض مضاعفة الرقم وتخصيص 5 ملايين نسمة للمملكة المتحدة. وهو نحو 9٪ من السكان الحاليين البالغين 57.4 مليون نسمة.

يفترض المنهج الثاني – الذي وضعه Willey – أن المملكة المتحدة معزولة عن بقية دول العالم. وعند حسبانه الحد الأقصى للسكان فقد أخذ في الاعتبار كلاً من مؤشرَي الغذاء والطاقة. أما فيما يتعلق بالحد الأمثل للسكان، فإن المؤشرات الأربعة التي اعتمد عليها هي: الحياة البرية، وسائل الترفيه، السياحة، العلاقات الاجتماعية. وقد احتُسِب الحجم الأمثل للسكان بالاستناد إلى عدد السياح إلى حديقة منطقة البحيرة الوطنية Lake District National Park من أجل توضيح منهجه، علما أن الكاتب

اعترف أن عمله تضمن الكثير من الافتراضات التي لا يمكن الجزم بصحتها كلية. ومن هذه الافتراضات: (1) القدرة الاستيعابية لحديقة منطقة البحيرة. (2) إن ربع سكان المملكة المتحدة ربما يرغبون في قضاء بضعة أيام في منطقة البحيرة كل خمس سنوات، إذا توفر لهم الوقت والمال اللازمان لذلك. (3) تخصيص نصف الأماكن المتوفرة للأجانب وتخصيص النصف الآخر للبريطانين (Willey 1993, 2 - 13).

نظرة في النمو والتركيب السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة

تتألف الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات كانت تحت السيطرة البريطانية وعرفت باسم «الإمارات المتصالحة» وهي: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة، والفجيرة، وعجمان، وأم القيوين (شكل 3) . وينتمي سكان هذه الإمارات إلى مجموعة من القبائل الشهيرة ذات التاريخ العريق أهمها قبيلة بني ياس (كانت تسكن واحات ليوا ثم انتقلت إلى أبي ظبي ودبي) والقواسم (الشارقة ورأس الخيمة) والمناصير (ليوا) والعوامر (المناطق الجنوبية لأبي ظبي) والظواهر (العين) والشرقيين (الفجيرة) والنعيم (عجمان) وآل علي (أم القيوين) والشحوح (رأس الخيمة) وغيرهم (العتيبة 1990, 31-32). ونظرا لعدم توفر البيانات اللازمة فإنه يتعذر تحديد عدد سكان هذه القبائل أو المناطق قبل مطلع القرن العشرين. وفي عام 1900م احتوت الإمارات المتصالحة في مجموعها على ما لا يزيد عن 80 ألف نسمة (Welan 1990, 25). وقد ورد هذا التقدير نفسه لعام 1908، وذكر أن عدد مواطني الامارات بلغ نحو 80 ألفاً، منهم 72 ألفاً ينتشرون في الإمارات المختلفة ولا سيما رأس الخيمة والشارقة والفجيرة، بسبب توفر الأراضي الزراعية. وأما الباقون وهم ثمانية آلاف فكانوا من البدو. وقد ارتفع عدد سكان الإمارات إلى نحو 200 ألف نسمة بعد ذلك بفضل ازدهار صيد وتجارة اللؤلؤ، ثم ما لبث أن تقلص تقلصاً كبيراً في الثلاثينيات من القرن العشرين نظراً للركود الاقتصادي الكبير الذي ساد العالم قبيل الحرب العالمية الثانية، والذي رافقه كساد في تجارة اللؤلؤ. ونتيجة لذلك، هاجر عدد كبير من سكان الإمارات إلى البلاد المجاورة، مثل الكويت والبحرين والسعودية، للعمل في حقول البترول التي اكتشفت فيها في فترة مبكرة نسبياً. وقد تبع ذلك انخفاض عدد سكان الإمارات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى 100 ألف نسمة، وإلى 86 ألف نسمة فقط في عام 1958 (جدول 2).

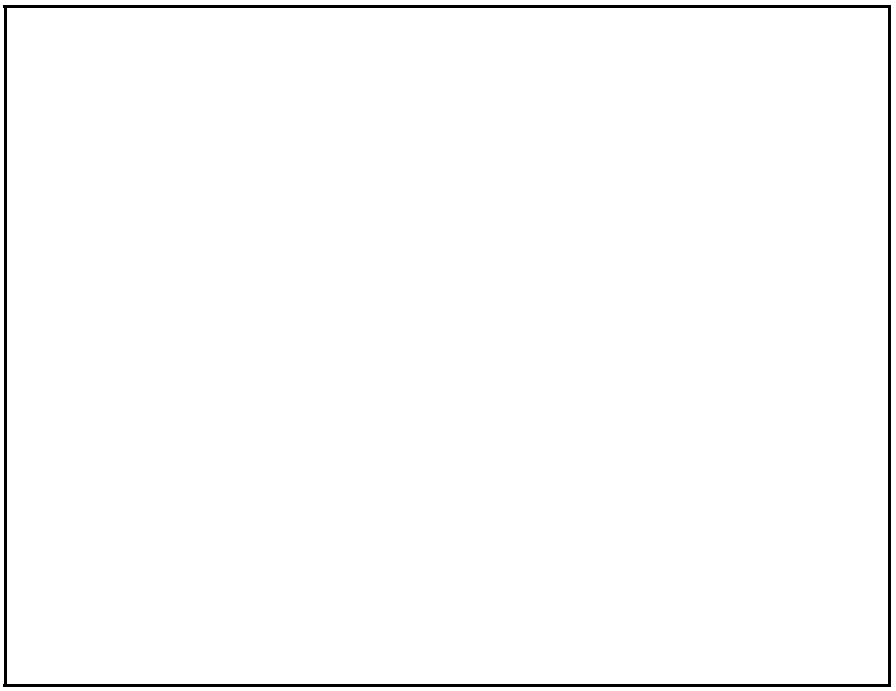

شكل 3: دولة الإمارات العربية المتحدة

لقد ارتفع عدد سكان الإمارات ارتفاعا طفيفاً حتى وصل 95 ألف نسمة عام 1963، وترافق ذلك مع بداية إنتاج النفط في إمارة أبي ظبي وعودة المهاجرين إلى بلادهم (خير، مذكرة غير منشورة). وقد نجم أيضا عن اكتشاف البترول تدفق آلاف السكان من منطقة الخليج وخارجها بحثاً عن فرص العمل. يضاف إلى ذلك أن قسماً كبيراً من عائدات النفط جرى توظيفه في برامج التطوير الحضري، وفي تقديم الخدمات الطبية والتعليمية إلى السكان، مما ساعد على رفع معدلات الزيادة الطبيعية، وأدى إلى ارتفاع عدد السكان من المواطنين والمقيمين على حد سواء. وقد جرى أول تعداد عام للسكان عام 1968م، وفيه بلغ مجموع السكان نحو 180 ألف نسمة أي بزيادة مقدارها 88.6٪ مقارنة بعام 1963. ويتضح من نتائج تعداد 1968 ارتفاع نسبة السكان في كل من أبي ظبي ودبي؛ التي بلغت نحو 59٪ من مجموع السكان بينما كانت نصف هذه النسبة في مطلع القرن. والواقع أنه لا يمكن النظر إلى تعداد عام 1968 على أنه دقيق جدا، نظراً لارتفاع نسبة الأمية بين

السكان ولأنه استمر شهراً كاملاً (15 مارس – 16 أبريل) مما أدى إلى احتمال أن بعض السكان قد جرى تعدادهم مرتين، أو لم يجْر حسبانهم بتاتا. وقد زاد من المشكلات التي واجهتها عملية التعداد في ذلك العام كثرة الجيوب السياسية وتداخلها، مما أدى إلى صعوبة حصر السكان وتبعيتهم للإمارات المختلفة (شكل 4). ومهما يكن من أمر، فقد استمر النمو السكاني في الستينات حتى بلغ مجموع عدد سكان الإمارات 220 ألف نسمة عام 1970 وذلك في ظل الاكتشافات النفطية في دبي والمزيد منها في أبي ظبي (جدول 2). ومما لا شك فيه أن تحسن الأحوال الاقتصادية والظروف المعيشية للسكان يعتبر من العوامل الرئيسة لنمو أعدادهم، في المرحلة التي سبقت الاستقلال مباشرة.

لقد جرى إعلان استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 1971م. وبعد ذلك ببضع سنوات – أي في عام 1975 – صدرت التعليمات إلى وزارة التخطيط بإجراء تعداد شامل للسكان. وقد جرى تنفيذ هذا التعداد باتِّباع سبل الدقة الممكنة كافة؛ بحيث أحصِي الناس حسب وجودهم ليلة إجراء التعداد (31/30 ديسمبر). ولم يشمل التعداد المواطنين والوافدين داخل الدولة فحسب، بل أخذ في الاعتبار – أيضاً – المواطنين الموجودين خارج الدولة. وحسب تعداد 1975، فقد بلغ عدد سكان دولة الإمارات أكثر من نصف مليون نسمة بزيادة قدرها 153.6٪ عن العدد في عام 1970م. وهذا منسجم مع إنتاج النفط بين عامي 1970 و1975، إذ بلغ المعدل اليومي لإنتاج النفط الخام 1664 ألف برميل عام 1975 بزيادة 113.3٪ عن عام 1970 (جدول 2). وتجدر الإشارة إلى أن إمارة الشارقة لحقت بإمارتي أبي ظبي ودبي وبدأت إنتاج النفط الخام منذ عام 1974 (الناصر، مذكرة غير منشورة). لقد أدى تزايد إنتاج النفط في دولة الإمارات إلى تزايد هجرة الأيدي العاملة والخبراء الفنيين من الدول العربية والأجنبية إليها بحثاً، عن فرص العمل والمستوى المعيشي الأفضل.

جدول (2): تطور أعداد السكان وإنتاج النفط
في دولة الإمارات العربية المتحدة 1908-1993

السنة	عدد السكان	٪للزيادة عن العام السابق	المتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام (ألف برميل)	٪ الزيادة أو النقصان عن العام السابق
1908	72000	-	-	-
1958	86000	19.4	-	-
1963	95000	10.5	48	-
1968	179138	88.6	497	935.4
1970	220000	22.8	780	56.9
1975	557887	153.6	1664	113.3
1980	1042099	86.8	1702	2.3
1985	1619174	55.4	1057	37.9-
1990	1844300	13.9	2060	94.9
1993	2083100	13.0	2160	4.9

المصادر:

- بالنسبة لعدد السكان في الأعوام 1908 و1968 و1975 و1980 انظر: مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، وزارة البترول والثروة المعدنية، المجلد الأول، طـ2. 1990 : ص 33، 34، 36.
- بالنسبة للأعوام 1958 و1963 انظر: صفوح غالب خير، مذكرة غير منشورة.
- بالنسبة لعام 1970 انظر: United Nations Statistical Yearbook, New York, 1992:
وكذلك: United Nations, World Demographics Estimates and Projections, 1950-2025, New York, 1988.
- بالنسبة لعام 1985 انظر: عبدالحميد غنيم، دراسات في جغرافية العمران والتخطيط البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، دار القراءة للجميع، 139:1993.
- بالنسبة لعام 1990 انظر: الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط، الإمارات العربية المتحدة، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد 16، 31:1991.
- بالنسبة لعام 1993 انظر: صحيفة الخليج، 13:1994/217.
- بالنسبة للمتوسط اليومي لإنتاج النفط في الفترة من 1963-1990 انظر: الإدارة المركزية للإحصاء، 121:1991.
- بالنسبة للمتوسط اليومي لإنتاج النفط عام 1993، انظر: صحيفة الخليج الاقتصادي، 15:1994/3/5.
- جميع النسب المئوية حُسبت من قبل الباحث.

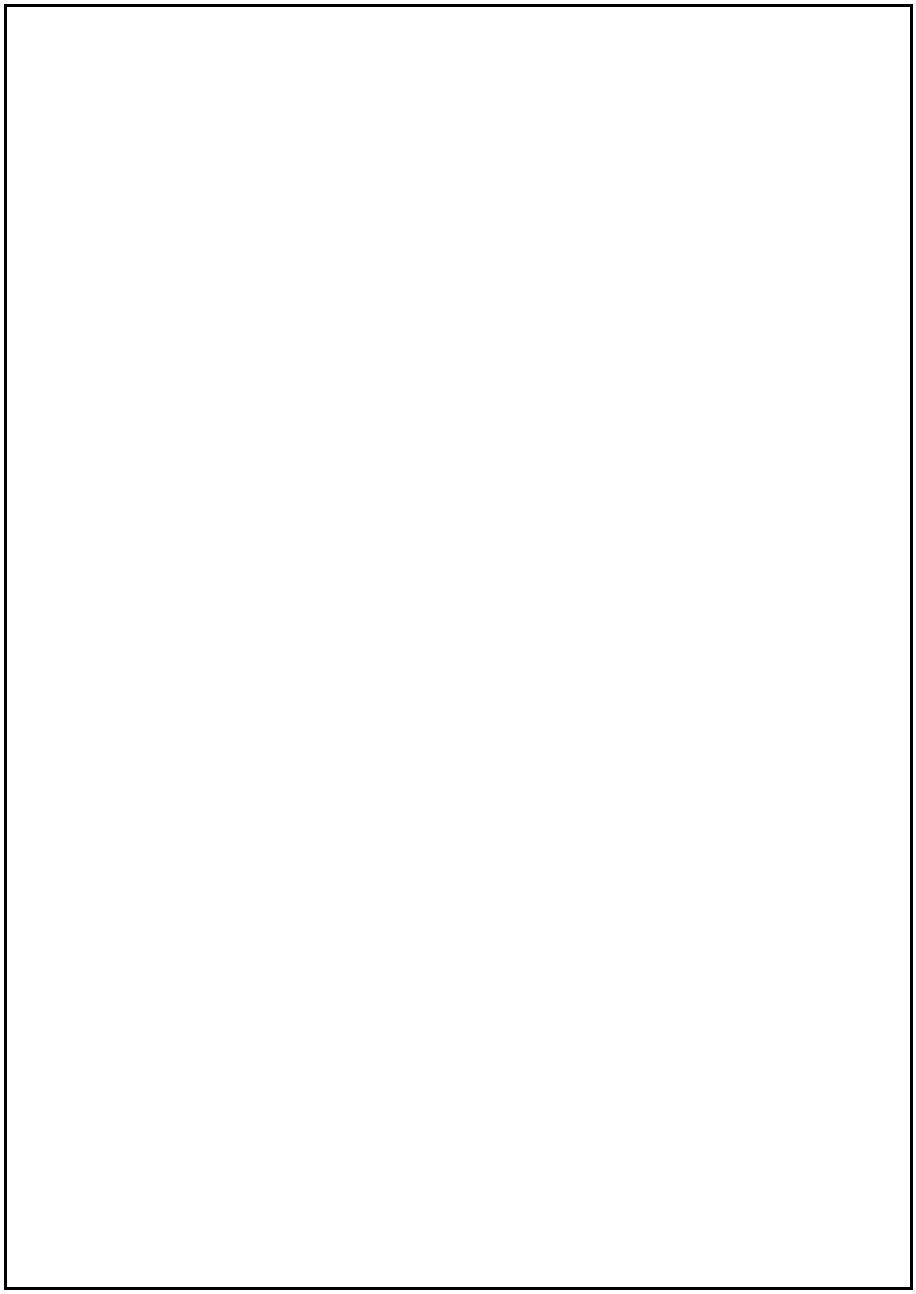

F.Heard-Bey, From Trucial States to UAE, London 1982

شكل (4): الحدود الداخليه والجيوب السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة

ثم أُجري تعداد سكاني شامل آخر في ديسمبر من عام 1980 بلغ مجموع السكان طبقاً له 1,042,000 نسمة، بزيادة 86.8٪ عن عام 1975م. كما أُجري تعداد آخر عام 1985 سجل مجموعاً للسكان بلغ 1,622,464 نسمة بزيادة 55.4٪ عن عام 1980. وتُعزىٰ هذه الزيادات القليلة إلى الركود الاقتصادي، وانخفاض العوائد النفطية الذي شهدته البلاد في آخر السبعينات وأوائل الثمانينات. ويتضح من جدول 2 أن المتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام قد انحدر من 1702 ألف برميل عام 1980 إلى 1057 ألف برميل عام 1985. أما التقديرات الحكومية لعدد سكان دولة الإمارات عامي 1990 و1993 فهي 1.8 مليون و2.1 مليون نسمة على التوالي. كما يتضح من الجدول المذكور أن عدد السكان تضاعف أربع مرات خلال الفترة من 1965 إلى 1975م، وثلاث مرات تقريباً خلال الفترة الممتدة من 1975 حتى 1993 م (الصباح 1984). والواقع أنَّ النمو الملحوظ في أعداد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة نجده متسقاً مع نمو أعداد السكان في إمارات الدولة السبع، مع ترتيب تنازلي يبدأ بأبي ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة، وينتهي بعجمان والفجيرة وأم القيوين، ولا سيما منذ عام 1980 (جدول 3 وشكل 5).

جدول (3): تطور اعداد السكان في امارات الدولة السبع 1968-1993(*)

الإمارة	1968	1975	1980	1985	1990 بالألف	1993 بالألف	٪
أبو ظبي	46375	211812	451848	670125	771.8	871.1	41.8
دبي	59092	183187	276301	416104	484.2	548.2	26.3
الشارقة	31480	78790	159317	268723	302.7	342	16.4
عجمان	3740	16690	36100	64318	73.8	83.2	4.0
أم القيوين	24482	6908	12426	29299	25.9	29.5	1.4
رأس الخيمة	2454	43845	73918	116470	125.3	141.1	6.8
الفجيرة	9724	16655	32189	54435	60.6	68	3.3
المجموع	179138	557887	1042099	1619174	1844.3	20083	100

(*) المصادر:

- بالنسبة لعدد السكان في الأعوام 1986 و 1975 و1980 انظر: مانع سعيد العتيبة، 1990.
- بالنسبة لعام 1985 انظر عبدالحميد غنيم، 1993.
- بالنسبة لعامي 1990 و1993 انظر: الإدارة المركزية للإحصاء، 31:1991. وكذلك صحيفة الخليج 1:1994/3/11.
- حُسبت النسب المئوية من قبل الباحث.

يمكن الاستنتاج مما سبق أن هنالك علاقة وثيقة بين نمو السكان في دولة الإمارات والتحول الاقتصادي الهام الذي شهدته الدولة منذ اكتشاف البترول فيها في أوائل الستينات وحتى الآن، والذي يتمثل في الهجرة الوافدة التي ما زالت مستمرة.

وللتأكد من هذه الفرضية فقد أُجري تحليل ارتباط بسيط بين حجم السكان (ص) والمتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام (س) في سنين مختارة بين عامي 1963 و1993 (جدول 4). وقد أوضح التحليل أن معامل الارتباط (ر) بين المتغيرين. كان 0.84[4]

جدول (4) العلاقة بين حجم السكان والمتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام في الإمارات العربية المتحدة

السنة	المتوسط اليومي لإنتاج النفط (ألف برميل) س	حجم السكان (بالألف) ص	س 2	ص2	س ص
1963	48	95			
1968	497	179			
1970	780	220			
1975	1644	558			
1980	1702	1042			
1985	1309	1619			ن = 8
1990	2060	1844			
1993	2160	2083			ر = 0.84
المجموع	10220	7640	17146094	11846980	13384310

المصادر:

- بالنسبة للمتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام للأعوام 1963-1990 باستثناء 1985 انظر: الإدارة المركزية للإحصاء، 121:1991.
- بالنسبة للمتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام عام 1985 انظر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، النشرة الاقتصادية، الرياض، الشئون الاقتصادية، العدد السادس، 82:1991.
- مصدر المتوسط اليومي لإنتاج النفط عام 1993: صحيفة الخليج الاقتصادي، 15:1994/3/5.

(4) لمعرفة معامل الارتباط (ر) استخدمت صيغة معامل ارتباط بيرسون وهي:

$$ر = \frac{ن \text{ مج س ص} - (\text{مج س})(\text{مج ص})}{\sqrt{[ن \text{ مج س } 2 - (\text{مج س}) 2 \; ن \text{ مج ص } 2 - (\text{مج ص}) 2]}}$$

مما يؤيد القول إنه فضلا عن الهجرة الوافدة فإن الزيادة الطبيعية للسكان – وهي الفرق بين معدل الولادات والوفيات – هي – أيضا– عامل يجب أخذه بالاعتبار عند دراسة نمو السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لم يكن معدل النمو السكاني للمواطنين والوافدين متساويا طيلة تاريخ دولة الإمارات. فقد كان معدل الزيادة السنوية للمواطنين في الفترة من 1968-1975 أكثر من 8٪. ويُعزىٰ ذلك إلى عودة العديد من المواطنين إلى الدولة، بعد أن كانوا قد ارتحلوا عنها إلى الدول المجاورة في المرحلة التي سبقت اكتشاف البترول. كما أن قانون الجنسية الذي ظهر عام 1973م يسمح لمواطني قطر والبحرين وعُمان بالحصول على الجنسية الإماراتية بعد إقامة في الدولة مدة 3 سنوات. كما يسمح القانون للعرب والأجانب بالحصول عليها، شريطة الإقامة في الدولة عشر سنوات بالنسبة إلى العرب وثلاثين سنة بالنسبة إلى الأجانب. وبالإضافة إلى الإقامة يشترط على المهاجرين الأجانب إتقان اللغة العربية (معهد البحوث والدراسات 82, 1978). ولقد انخفضت نسبة الزيادة السنوية للمواطنين منذ 1975 حتى الآن. فقد بلغت 7.7٪ في الفترة من 1980-1975 و4.3٪ من 1980-1985، ومن المؤكد أنها انخفضت إلى أقل من ذلك بعد عام 1985 (الإدارة المركزية للإحصاء 2, 1981). هذا، وكان مواطنو دولة الإمارات يشكلون 63٪ من مجموع السكان عام 1968، ثم انحدرت نسبتهم لتبلغ 36٪ عام 1975 ثم 28٪ عام 1980 ثم 22٪ عام 1985، وفي تصريح لأحد المسؤولين في الدولة فإن نسبة المواطنين حاليا لا تزيد عن 20٪ من مجموع السكان[5].

إن نسبة التناقص المستمرة في السكان المواطنين، بالنسبة إلى المجموع العام للسكان، تفسَّر بالأعداد الكبيرة من العمال العرب والأجانب الذين يتدفقون على الدولة كل عام. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة العمال الوافدين كانت 90.5٪

= وباستخدام الأرقام في الجدول 5 كان معامل الارتباط (ر) = 0.84

ولمعرفة درجة الثقة في هذه النتيجة استخدمت صيغة اختبار (ت) وهي:

$$ت = \frac{ر \sqrt{ن - 2}}{\sqrt{1 - ر^2}}$$ حيث ن = عدد القيم، ر = معامل الارتباط

وبالنظر في جداول اختبار (ت) المتوفرة في العديد من كتب الإحصاء يتبين أن النسبة المئوية لاحتمال حدوث الصدفة في قيمة معامل الارتباط هي أقل من 5٪ مما يدل على أن النتيجة هي على درجة عالية من الثقة.

(5) (الخليج 7,74/1/19).

عام 1980، ثم 92٪ عام 1985 (يموت 1988 ,78). ومن المرجح أنها انخفضت بعد حرب الخليج إلى أقل من ذلك بكثير. ولكن، وعلى الرغم من ذلك فإن الزيادة السنوية لعدد الوافدين بشكل عام كانت أعلى مما هو عليه الحال عند المواطنين[6].

والحقيقة أن التغير الاجتماعي السريع الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة أوجد فرص عمل جديدة، جذبت فئات سكانية عربية وغير عربية، مختلفة في عاداتها وتقاليدها. وقد أثرت هذه الهجرات السكانية في البناء الاقتصادي للدولة بشكل إيجابي، من خلال مساهمتها في تنفيذ المشروعات المختلفة. ولكن، وفي الوقت نفسه كان لهذه الفئات السكانية الوافدة آثار سلبية حضارياً واجتماعياً. كما أثرت، سلبا، في إيجاد تركيبة سكانية غير متجانسة في الدولة.

ويمكن القول إن التركيبة السكانية غير المتجانسة، ربما كانت من أبرز معالم التغيير الاجتماعي والاقتصادي في دولة الإمارات. لقد أصبح سكان الدولة الأصليين هم الأقلية، من الناحية العددية، والوافدون هم الأكثرية. ليس ذلك فقط بل إن مؤشرات تركيب السكان، حسب العمر والنوع وطبيعة العمل والحالة المدنية (الزواجية) واللغة والحالة التعليمية، وتركيب السكان حسب الجنسية والدين، وحسب النمط الريفي والحضري، كلها تعتبر من دلائل التغيرات البنائية في مجتمع الإمارات. ويمكن إيجاز بعض الإحصاءات الحيوية والتركيب العمري والنوعي وتركيب السكان، حسب الجنسية وحسب نمط السكان، ريفياً كان أو حضرياً، بما يلي:

- هبوط معدل الوفيات إلى معدلات، تقل أحياناً عن معدلات الدول الصناعية، بلغت 3.8 في الألف عام 1990.
- انخفاض معدلات المواليد في السنوات الأخيرة (22.8 في الألف عام 1990) مع بقائها مرتفعة مقارنة بعدد من الدول المتقدمة والنامية. وعليه، فإن معدل

(6) يتوزع سكان الإمارات العربية المتحدة بين الحضر والبدو وسكان الواحات وتبلغ نسبة الحضر 77.8٪ (United Nations 1992, 79). ويدين السكان بالدين الإسلامي. وينتشر المذهب المالكي في إمارتي أبي ظبي ودبي في حين ينتشر المذهب الحنبلي في إمارتي الشارقة ورأس الخيمة (العتيبة 1990). وهنالك جالية شيعية كبيرة في أماكن عديدة في الدولة. هذا، ويشكل الهنود والباكستانيون أكبر المجموعات الوافدة، ويمثل الوافدون من جنوبي آسيا نحو 44٪ من مجموع سكان الدولة. وهنالك العديد من العُمانيين والعرب الآخرين، ولا سيما الفلسطنيين والمصريين والإيرانيين والشرق آسيويين والأوروبيين يقيمون كذلك في الدولة.

الزيادة الطبيعية هو 1.9٪ لعام 1990. فإذا ما علمنا أن معدل النمو السكاني هو 3.3٪ يكون ثمة 1.4٪ هي نصيب الهجرة الوافدة في النمو السكاني.

- وجود أغلبية شابة، سواء بين السكان الأصليين أو الوافدين؛ فقد بلغت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة 63.9٪ من إجمالي السكان.
- ارتفاع نسبة التحضر؛ إذ بلغت نسبة السكان الحضر 80.9٪ مقابل 19.1٪ لسكان الريف عام 1990 (ثابت 1994 ,222-228).
- فاق عدد سكان الإمارات مليوني نسمة في عام 1993 ويقدر أن 18٪ منهم فقط مواطنون و82٪ منهم وافدون.
- لما كان استقدام عائلات الوافدين يخضع للعديد من الضوابط، فإن 68٪ من السكان هم من الذكور مقابل 32٪ من الإناث (Middle East Research Institute 1985, 4). كما أن نسبة العزاب مرتفعة، خصوصا بين الذكور بسبب أن الهجرة الوافدة من الذكور أكثر منها بالنسبة للإناث.

لقد استحوذت قضية الهجرة الوافدة إلى دولة الإمارات على مواضيع عدد من الدراسات. وقد أورد الباحثون كيف أن الإمارات – شأنها شأن بقية دول مجلس التعاون الخليجي – قد تشكلت تاريخياً بفعل عمليات انتقال الجماعات الباحثة عن الاستقرار والعمل في منطقة الخليج، من المناطق المتاخمة له أو من شبه القارة الهندية. وقد تبنت الدراسات التي عالجت هذه المسألة الاتجاه القائل بسلبية العمل الأجنبي وآثاره المدمرة على المجتمع الخليجي، ومنه مجتمع الإمارات. ذلك أن التجمعات الأجنبية في الدولة تشكل مجتمعات غير مرتبطة بالمحيط السياسي والاجتماعي، القائمة فيه، بقدر ما هي مرتبطة بمجتمعاتها الكبيرة الموجودة في الهند وباكستان وايران وبنغلاديش والفلبين وغيرها. وهذه قد تحولت من تجمعات مهاجرة إلى مجتمعات مصغرة في دول الاستقبال، تابعة لمجتمعاتها الأصلية. وكما ورد آنفاً، فهناك من يعتقد أن للعمل الأجنبي الكثير من المنافع؛ حيث إن إيجابيات العمالة الوافدة أكثر من سلبياتها، نظراً لما تساهم به العمالة الوافدة من جهد في بناء اقتصاد الدولة بشكل عام. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الجسم السكاني الأجنبي في الإمارات لا يزال ممسكا بالنشاط الاقتصادي بفعل سيطرته على سوق العمل؛ وتقدر مساهمة العمل الأجنبي في سوق العمل في دولة الإمارات بحوالي 89٪. وتؤكد الدراسات أن العمل الأجنبي

باق ما بقيت أسبابه، وهو أمر فرضته عملية التنمية النفطية وما تبعها من متطلبات واحتياجات[7]. والسؤال الذي يرد الآن: ما مدى توازن السكان والموارد الطبيعية في الإمارات العربية المتحدة؟ إن هذا ينقلنا إلى الجزء الأخير من هذه الدراسة وهو الحجم الأمثل لسكان دولة الإمارات.

من المعلوم أن النفط هو أهم الموارد الطبيعية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي تقرير اقتصادي أخير، قُدِّر احتياطيه بنحو 98 بليون برميل، في الوقت الذي كان متوسط الإنتاج منه 2.16 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل 788 مليون برميل سنويا[8]. وهذا يعني أنه يالاستناد إلى احتياطي وإنتاج عام 1994، فإن النفط يمكن أن يدوم في دولة الإمارات نحو 125 سنة. وقد وضعت الدولة شعاراً مهماً في سياستها النفطية، نجحت في تنفيذه بشكل عملي، وهو أن كل برميل ينتج يجب أن يقابله اكتشاف برميل جديد من النفط. فضلا عن ذلك، يتوفر في الإمارات العربية المتحدة كميات ضخمة من الغاز الطبيعي. كما اكتُشفت في أراضي الدولة معادن عديدة؛ مثل: الكروم والنيكل والنحاس والحديد والمنغنيز والجبس والأسبستوس. وعلى الرغم من صغر المساحة الزراعية في الإمارات، إلا أن الدولة تعمل جاهدة لتعزيز التنمية الزراعية. كذلك فإن صيد السمك، والثروة الحيوانية، والصناعة التحويلية، عناصر هامة في اقتصاد الدولة.

وبشكل عام، فقد تطور الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات بشكل كبير بين عامي 1971 و1993. وفي خلال الفترة من 1975 إلى 1980 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 14452.2 مليون دولار أمريكي إلى 30365 مليون دولار. وقد تضاعفت قيمة النفط الخام في الفترة من 1975 إلى 1980 مشَكِّلة نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي. أما القطاعات غير النفطية فسجلت تطوراً هاما أيضا. والواقع أنّ حكومة الإمارات العربية المتحدة تسعى لتحرير اقتصادها من الاعتماد على القطاع النفطي. لقد كان إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي 56٪ عام

(7) انظر باقر النجار: 1994 «العمالة الأجنبية في الخليج في معضلة البحث عن بديل» أوراق الملتقى الاجتماعي الثالث لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، فبراير 2-4: 69-61. الخليج 7,93/6/11، 13,94/2/17، 12,94/2/18، 15,94/3/5، 1,94/3/11،

(8) الخليج 94/3/5 :15.

1985 ثم 61٪ في عام 1993. أما فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد السنوي حسب إجمالي الناتج القومي فقد بلغ 192700 دولاراً عام 1985، وبه احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى بين الدول الصناعية وغير الصناعية كافة. وعلى الرغم من أن متوسط الدخل السنوي للفرد قد بلغ 15672 دولاراً فقط عام 1989 ثم 16753 دولارا عام 1992، فإن دولة الإمارات لا تزال تحتل مركزاً متقدماً بين دول العالم[9].

ولكن إذا ما انخفض دخل الفرد السنوي إلى أكثر من ذلك، فإلى أي حد سوف يؤثر على مستوى المعيشة لسكان الإمارات من مواطنين ووافدين؟ الحقيقة أنه بالنظر إلى التعميمات الواردة في بداية هذه الدراسة (Clarke, 1972:165-167) وبالاستناد إلى النمو في السكان، والموارد المتمثلة بالناتج المحلي، فإن مستقبل دولة الإمارات لا يزال يبشر بكثير من الخير ويبعث على التفاؤل. صحيح أن عدد السكان استمر بالازدياد، ولكن الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من تذبذبه بعض الشيء، قد حافظ بدوره على مستوى مرتفع نسبياً.

يمكن الافتراض باطمئنان أن سكان الإمارات العربية المتحدة قليلون، وأن مستويات المعيشة ما زالت مرتفعة، وأن البطالة لا تعد مشكلة خطيرة. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك الفرد من السعرات الحرارية، والبروتينات، والطاقة، هو الأعلى في الإمارات (3309 سعرات حرارية، 102 غرام، 20361 كيلوواط على التوالي) مقارنة بما عليه الحال في المملكة المتحدة مثلاً (3149 سعراً حراريا، 89 غراماً، 5043 كيلوواط على التوالي) (United Nations 1992, 179,791). وعليه فإن كاتب هذه السطور سيسعى، في خطوة تالية، إلى استخدام منهجية معينة لمعرفة الحجم الأمثل لسكان دولة الإمارات بشكل تقريبي، ومعرفة ما إذا كان الحجم الحالي هو أقل أو أكثر من الحد الأمثل. لقد ورد آنفا أن D. Willey اقترح طريقتين لحساب الحجم الأمثل لسكان دولة ما. وتتلخص الطريقة الأولى بمعرفة الحجم الأمثل لسكان العالم، ثم معرفة نصيب كل قارة، وكل قطر بناء على ذلك. أما الطريقة الثانية، فتَعتَبِر البلد المطلوب معرفة الحجم الأمثل لسكانه مستقلا عن بلدان العالم كافة. والواقع، فإن المنهجية المستخدمة هنا تستند في روحها إلى الطريقة الثانية،

(9) الخليج 93/6/11, 7.

على الرغم من أنها تأخذ بعضاً من تفاصيلها من الطريقة الأولى. وتتلخص هذه المنهجية بحساب الحجم النسبي لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام مؤشرات أربعة؛ هي: إنتاج الغذاء، وإنتاج المياه، والدخل الفردي السنوي، واستخدام الأرض، ثم حساب متوسطاتها جميعاً. وقد رأى الباحث استخدام بيانات عام 1989 في معالجاته بسبب توفرها، بعد أن تعذر الحصول على بيانات أحدث عن عدد من المؤشرات المستخدمة.

ولمعرفة الحجم النسبي لسكان دولة الإمارات، باستخدام مؤشر إنتاج الغذاء، فقد جرت قسمة مجموع الإنتاج الزراعي النباتي والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي فيها والبالغ 895.1 طناً على كمية الغذاء اللازمة للفرد في السنة والبالغة 750كغم. وقد جاء تقدير الحجم النسبي بناء على ذلك بنحو 1194 ألف نسمة. وبصورة مماثلة فقد جرت قسمة كمية إنتاج المياه في الدولة، البالغة بليون جالون، على متوسط استهلاك الفرد من المياه في السنة والبالغ 41500 جالون، وكان الحجم النسبي لسكان دولة الإمارات بالاستناد إلى مؤشر إنتاج المياه 2171 ألف نسمة.

ولما كانت الإمارات العربية المتحدة دولة نفطية ثرية، متوسط الدخل الفردي السنوي، حسب إجمالي الناتج القومي من أعلى المتوسطات في العالم، كان لا بد من استخدام مؤشر الدخل الفردي السنوي في هذه المنهجية. وبقسمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات والبالغ 27988 مليون دولار على متوسط الدخل الفردي السنوي في العالم لسنة 1989، الذي قدره الباحث بنحو 8636 دولاراً، فقد جرت معرفة الحجم النسبي لسكان دولة الإمارات بالنسبة إلى هذا المؤشر بحيث بلغ 3241 ألف نسمة. أما المؤشر الأخير في هذه الدراسة فهو الخاص باستخدام الأرض. لقد بلغت مساحة الأرض المحصولية والمراعي الدائمة والغابات والأشجار الحرجية والأراضي البرية غير المستغلة في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 2180 ألف هكتار وهو ما يعادل نحو 26٪ فقط من المساحة الكلية للدولة البالغة 8360 ألف هكتار. وبقسمة مجموع الأرض المستغلة والبرية في الدولة على معدل حاجة الفرد من الأرض، البالغ 1.6 هكتار، يتبين أن الحجم النسبي لسكان دولة الإمارات هو نحو 1364 ألف نسمة. أما الحجم الأمثل لسكان الدولة فهو عبارة عن متوسط المجاميع الأربعة الآنفة الذكر، والذي اتضح أنه يعادل 1992 ألف نسمة.

تجدر الإشارة إلى أن الحجم الأمثل للسكان المشار إليه أعلاه (1992 ألف نسمة) ينطبق على معطيات عام 1989. وبالمقارنة بينه وبين عدد سكان الإمارات حسب الإحصاء الرسمي لعام 1989 البالغ 1738500، يتضح أن الحجم الأمثل المحسوب يفوق المجموع الرسمي بـ 253 ألف نسمة. والذي يهمنا في هذه المرحلة هو معرفة الحجم الأمثل لسكان الدولة عام 1993، وقد حُسب ذلك بواسطة ضرب الحجم الأمثل للسكان عام 1989 بنسبة الناتج المحلي الإجمالي لعام 1993 إلى الناتج المحلي الاجمالي لعام 1989. وقد أوضحت نتائج هذه العملية الحسابية البسيطة أن الحجم الأمثل لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1993 هو 2553 ألف نسمة (جدول 5) وهو يفوق الحجم الرسمي المعلن (2083 ألف نسمة) لعام 1993 بـ 470 ألف نسمة.

جدول (5): الحجم الأمثل لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة المؤشرات الأربعة

نوع المؤشر	الحجم النسبي للسكان
الغذاء	1193 000
المياه	2171 000
الدخل الفردي السنوي	3241 000
استخدام الأرض	1363 000
المتوسط	000 1992نسمة لعام 1989

الحجم الأمثل لسكان الدولة عام 1993 = الحجم الأمثل لعام 1989 × (الناتج المحلي لإجمالي عام 1993 / الناتج المحلي الإجمالي عام 1989)

= 000 1992 × (131660 مليون درهم / 102744 مليون درهم)

= 000 2553 نسمة.

– مصدر الناتج المحلي الإجمالي لعام 1993: الخليج، 13:1994/2/19.

وهكذا، فإن كاتب هذه السطور يؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي وُصفت بأنها من أصغر الدول مساحة، إنما هي دولة فتية غنية ذات موارد كبيرة وسكان محدودي العَدد. وسوف تكون في وضع أفضل لو ارتفع عدد سكانها إلى الحد الأمثل وهو مليونان

ونصف المليون، وذلك عن طريق تشجيع الزيادة الطبيعية لدى المواطنين من جهة وعن طريق السماح لمزيد من الهجرة من جهة أخرى، إذ إن ذلك لن يسبب مشكلة من ناحية البطالة أو خفضاً في مستوى المعيشة. وفي هذا المجال، فإن الباحث يؤيد ما أورده تركي الحمد من أن عملية الهجرة ينبغي ألّا تكون عشوائية بل انتقائية؛ بحيث تقتصر على الوافدين ذوي الكفاءة العالية (علمياً أو عملياً) الذين سوف يضيفون إلى الثروة المستقبلية للمجتمع[10]. وإذا كان تركي الحمد يقترح أن تقتصر عملية الهجرة على الوافدين العرب فإن الباحث يضيف شرط الإسلام كذلك.

إن مثل هذه الكفاءات العالية ليست ضرورية لعملية التنمية فحسب، بل ضرورية كذلك من أجل تعزيز إيجابي للصورة الفسيفسائية الدينية واللغوية للسكان بشكل عام، وللعمال بشكل خاص. فقد أوضحت إحدى الدراسات الحديثة أن الدول الآسيوية حازت على نحو 81٪ من جملة التأشيرات الممنوحة لدخول دولة الإمارات، منذ عام 1986 وحتى عام 1990، مقابل 17.5٪ للدول العربية. وحذرت الدراسة من أن مستقبل العمالة هو لصالح العمالة الآسيوية، وهو أمر سوف يؤثر تأثيراً سلبياً على التركيبة السكانية في الدولة (ثابت 1994, 240). وقد ورد في دراسة أخرى أن الندرة الشديدة في رأس المال البشري تمثل أهم إشكالية تعوق عملية التنمية في دولة الإمارات. كما أشارت إلى أن تدفق العمالة الوافدة إلى الدولة أدى إلى تعدد الجنسيات، الأمر الذي خلق تبايناً في الثقافات وكثرةً في اللغات والأديان، وتحولت الجنسيات إلى مجموعات من الأقليات المتباعدة اجتماعياً وثقافياً. وقد نتج عن ذلك كله ازدواجية سكانية تميل لصالح الفئات الوافدة، فتخلق عدم تجانس، وتؤثر على البناء الاجتماعي. ليس ذلك فقط، بل أدى انخفاض معدل مساهمة المواطنين في النشاط الاقتصادي، واستمرار الاعتماد على العمالة الوافدة، إلى وجود خلل في تركيب العمالة في دولة الإمارات تميل إلى غَلبة العنصر الوافد بصفة عامة. وفي هذا المجال، لا بد من وضع ضوابط بشأن الوافدين؛ منها: ترشيد استخدام العمالة الوافدة، والحد من دخول العمالة الهامشية وخدم المنازل. كما ينبغي اتخاذ إجراءات معينة لتنمية العمالة الوطنية؛ منها: تشجيع دخول المواطنين كافة مجالات النشاط الاقتصادي ولا سيما القطاع الخاص، وكذلك توجيه المواطنين للعمل في الأعمال الإنتاجية لا الكتابية، وتوعيتهم بأهمية العمل ودوره في خدمة الوطن حتى بالنسبة للحِرف اليدوية (التميمي والصالح 1994, 141-143).

وبعد أن جرى حساب الحجم الأمثل لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة، يرد السؤال الذي يُعنى بحصة كل إمارة من الإمارات السبع. ولمعرفة ذلك،

(10) الخليج 94/2/4, 6

وبسبب تعذر الحصول على العديد من البيانات اللازمة، فقد جرى حساب نصيب كل إمارة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1993، ثم حُسب بعد ذلك الحجم النسبي لسكان كل إمارة. فمثلاً تبلغ النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبي ظبي 62.1٪ من مجموع الناتج المحلي للدولة، وهذا يؤهلها لحجم نسبي للسكان يبلغ 1585 ألف نسمة. وكذلك الحال بالنسبة إلى إمارة دبي، التي تبلغ حصتها من الناتج المحلي الإجمالي للدولة 23.7٪، مما يسمح لسكانها – بناء على ذلك – أن يبلغوا 605 آلاف نسمة. وهكذا بالنسبة إلى بقية إمارات الدولة. هذا، وتشير البيانات إلى أن إمارتي أبي ظبي ودبي هما الإمارتان اللتان كان فيهما الفرق بين الحجم النسبي المحسوب للسكان والتقدير السكاني لعام 1993 موجباً، وذلك على العكس من الإمارات الخمس الأخرى (جدول 6 وشكل 5). وهذا يعكس القوة الاقتصادية لهاتين الإمارتين بالمقارنة مع الإمارات الأخرى.

والحقيقة أن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، بشكل عام، هو اقتصاد قوي استطاع تجاوز العديد من الصدمات التي تعرض لها، كما استطاع التأقلم مع المستجدات في السوق النفطية العالمية. وكما ذكر أحد كبار المسؤولين في الدولة فإن عوامل كثيرة أسهمت في تحسين الأداء الاقتصادي للدولة؛ منها: انتعاش القطاعات غير النفطية، والإقلال من حجم التحويلات الخارجية[11] . كما أشار تحليل اقتصادي آخر إلى أن أسباب نجاح دولة الإمارات في التغلب على مشكلات تقلبات أوضاع السوق النفطية، تستند إلى مجموعة المبادىء الاقتصادية التي أدت بمجملها إلى استمرار الرخاء والازدهار الاقتصادي. وهذه المبادىء هي التي تشكل السياسة الاقتصادية للدولة، ومن أهمها: الاستمرار في تنفيذ شعار تنويع مصادر الدخل، والبحث عن بدائل للثروة النفطية كالثروات المعدنية والبحرية، واستغلال الغاز وتصنيعه، والتوسع في صناعة البتروكيماويات ومشتقات الغاز، مع زيادة طاقة تكرير المنتجات البترولية[12]. فإذا ما استمر هذا التحسن الاقتصادي، وإذا ما استمرت القطاعات غير النفطية تحقق معدلات نمو مرتفعة، فمن المتوقع أيضاً ارتفاع الحجم الأمثل للسكان بحيث تستمر هذه الدولة الصغيرة في المساحة مثالاً جيداً لدولة قليلة السكان لم يبلغ سكانها بعد حجمهم المثالي.

(11) الخليج 1,94/3/11

(12) الخليج 13,94/2/26

جدول (6)
توزيع الحجم الأمثل لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة حسب الإمارة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي لعام 1993[13]

الإمارة	التقدير الرسمي للسكان عام 1993 (بالألف)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار درهم)			الفرق بين الحجم النسبي للسكان والتقدير السكاني لعام 1993 (بالألف)
		القيمة	٪	الحجم النسبي للسكان (بالألوف)	
أبو ظبي	871	81.682	62.1	1585	714 +
دبي	548	31.200	23.7	605	57 +
الشارقة	432	10.322	7.8	199	143 -
عجمان	83	1.602	1.2	31	52-
أم القيوين	30	0.873	0.7	18	12-
رأس الخيمة	141	3.941	3.0	77	64-
الفجيرة	68	2.030	1.5	38	30-
المجموع	2083	131.660	100.0	2553	470+

جرى حساب النسب المئوية للناتج المحلي الإجمالي للإمارات المختلفة والحجم النسبي للسكان والفرق بين الحجم النسبي والتقدير السكاني لعام 1993 من قبل الباحث.

لقد ورد في الصفحات الأولى من هذه الدراسة أن الحجم الأمثل للسكان في دولةٍ ما هو دائماً، أقل من قدرتها الاستيعابية القصوى. وعليه، وبقليل من التقشف في استهلاك الغذاء والمياه والطاقة، وبمزيد من التنمية الزراعية، وغير ذلك من الإجراءات، يمكن القول إن سكان دولة الإمارات العربية المتحدة يمكن زيادة عددهم حتى إلى حد يفوق الحجم الأمثل المقترح. هذا، وينبغي أن ينظر إلى النتائج التي توصل إليها الباحث على أنها نتائج مبدئية كانت حصيلة ملاحظات أولية لمحاولة رائدة. وعليه، فهو يوصي بضرورة إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال، باستخدام مؤشرات اقتصادية واجتماعية لم يجر التعرض لها في هذه الدراسة.

(13) – بالنسبة لمجموع عدد سكان الدولة عام 1993 انظر: صحيفة الخليج، 1994/3/11، ص1.
– بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للإمارات المختلفة عام 1993 انظر: صحيفة الخليج، 1994//2/18، ص 12.

وحتى لو نظر إلى الحجم الأمثل للسكان المقترح من قِبل الباحث على أنه مبالغ فيه، تبقى الحقيقة أن نسبة عدد السكان المواطنين إلى مجموع عدد السكان في الدولة، والبالغة نحو 20٪، هي نسبة قليلة جداً. وهذه النسبة المئوية المنخفضة تعطي مجموعاً للسكان المواطنين لا يزيد عن نصف مليون نسمة. مما يؤكد فعلاً ما ذهب إليه الباحث من أهمية تشجيع الزيادة الطبيعية لدى المواطنين، وتشجيع الهجرة الانتقائية من الوافدين. ومهما يكن من أمر فإن كاتب هذه السطور ليأمل أن تكون دراسته واستنتاجاته لبنة تسد ثغرة في الأدب الجغرافي العربي، يبني عليها الباحثون مستقبلاً.

شكل(5): الحجم الرسمي (الدوائر المتصلة) والحجم النسبي (الدوائر المتقطعة) لسكان دولة الإمارات حسب الإمارة 1994

المصادر العربية

أبو عيانة فتحي

1985 دراسات في علم السكان، بيروت: دار النهضة العربية

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

1991 النشرة الاقتصادية، الرياض، الشؤون الاقتصادية، العدد السادس.

التميمي عامر والصالح عبدالله

1994 «أزمة الخليج ومحنة الكويت: دراسة حول التركيبة السكانية وقوة العمل بدول مجلس التعاون الخليجي» أوراق الملتقى الاجتماعي الثالث لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، فبراير 2-4: 133-145.

الجديدي محمد

1990 مدخل لجغرافية السكان، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، تونس: دار سراس للنشر.

الخطيب ممدوح

1986 الإحصاء السكاني، دمشق: مطبعة طربين.

السعدي عباس

1988 دراسات في جغرافية السكان، الإسكندرية: منشأة المعارف.

الصباح أمل

1984 «التعدادات السكانية الحديثة – دراسة تطبيقية على دول الخليج العربي». وحدة البحث والترجمة، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، عدد (67)، يوليو.

العتيبة مانع سعيد

1990 البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، وزارة البترول والثروة المعدنية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، ط 2.

الناصر بكري

مجتمع الإمارات – الإطار الاقتصادي، الفصل الخاص بالتنمية الاقتصادية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مذكرة غير منشورة.

ثابت ناصر

1994 «التركيبة السكانية وسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي» أوراق الملتقى الاجتماعي الثالث لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، فبراير 2-4: 248- 213.

خير صفوح

مجتمع الإمارات – الإطار الاجتماعي والثقافي، الفصل الخاص بالسكان والنمو العمراني، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مذكرة غير منشورة.

عمران عبدالرحيم

1988 سكان العالم العربي – حاضراً ومستقبلاً، نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

غنيم عبدالحميد

1993 دراسات في جغرافية العمران والتخطيط البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة، دبي: دار القراءة للجميع.

معهد البحوث والدراسات

1978 دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، القاهرة.

وزارة التخطيط

1981 الإدارة العامة المركزية للإحصاء، الإمارات العربية المتحدة، آثار الهجرة الخارجية على النمو السكاني في دولة الإمارات العربية في الفترة من 1968 إلى 1980، أبو ظبي.

1991 الإدارة المركزية للإحصاء، الإمارات العربية المتحدة، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد 16.

يموت عبدالهادي

1988 النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، بيروت: معهد الإنماء العربي.

المصادر الأجنبية

Annen - Ruf,M.

1993 "Population Growth and Consumption of Resources". Cambridge: 1st World Population Congress. August 9-11, 1993.

Broek, J.& Webb, J.

1978 A Geography of Mankind. New York: Mc Graw - Hill Co.

Clarke, J.

1972 Population Geography. 2nd ed., Oxford: Pergamon Press.

Daily, G., Ehrlich, A. et al.

1993 "Optimum Human Population Size". Cambridge: 1st World Population Congress. August 9-11, 1993.

Darling, P.

1993 "Updating Some African Population Myths". 1st World Population Congress. August 9-11, 1993.

Hornby, W. & Jones M.

1987 An Introduction to Population Geography, Cambridge: Cambridge University Press.

Madge, G.

1984 Common Sense and the Population Problem. Devon, England: Merlin Books.

Mahar, D. et al.

1985 Rapid Population Growth and Human Carrying Capacity. Washington D.C. : The World Bank.

Middle East Research Institute

1985 United Arab Emirates, London: Middle East Research Institute: University of Pennsylvania.

Parson, J.

1993 " Optimum Population, A Perennial Problem". Cambridge: 1st World Population Congress. August 9-11, 1993.

1993 "Population Optimisation in British Politics". Better World: The Magazine of the Optimum Population Trust. Manchester.

Richardson, D., Evans, R. et al.

1993 "The Optimum Population of the United Kingdom". Cambridge: 1st World Population Congress. August 9-11, 1993.

United Nations

1992 United Nations Statistical Yearbook. New York.

United Nations

1988 World Demographic Estimates and Projections. pp. 1950-2025, New York: United Nations.

Welan, J.

1990 UAE, A Meed Practical Guide. London.

Willey, D.

1993 "Optimum Population and the United Kingdom". Cambridge: 1st World Population Congress. August 9-11, 1993.

World Resources Institute

1992 World Resources 1992-93. Oxford: Oxford Univ. Press.

Wrigley, E.

1967 "Demographic Models in Geography". in R. Chorely & P. Haggett eds. Models in Geography. London: Methuen.

Optimum Population Concept With Special Reference to the United Arab Emirates

*Issa M. Shair**

The optimum population concept has been explained by several researchers in population studies mainly in English. The Arabic geographical studies which dealt with this subject have been scarce and short. This article is interested in explaining the evolution of the concept, discussing the general global trend for limiting populatin growth, and explaining some of the methods for calculating the optimum population.

The study also discusses the growth of the population of the United Arab Emirates (UAE) in the period 1900-1993, and the effect of oil production on this growth. Based on certain economic parameters, the study estimated an optimum population of the UAE of about 2.5 million instead of the current 2 million.

The study concludes that UAE is an under-populated country and that its population can be increased by encouraging migration from Arab-Islamic countries and encouraging the natural increase of the local population.

* Department of Geograph, Faculty of Arts, UAE University